

سنة ١٩٠٨

الخطوة الثانية لإصلاح الأزهر. مسائل الرتب أيضا. سياسة الوفاق بين
جورست والخديو. وفاة مصطفى كامل باشا وانتخاب محمد فريد بك رئيسا للحزب
الوطني. لجنة العائلات الجديدة. سفر الخديو للإستانة وأوربا. قاضي قضاة
السودان. إعلان الدستور في تركيا. فواطر تحسين باشا عن علاقة عبد الحميد
بعباس. عودة الخديو إلى مصر. الحركة الوطنية وطلب الدستور في مصر. علاقة
مصر بتركيا وإنجلترا. من استبداد عباس أيضا. نظارة بطرس غالي باشا مدير
الأوقاف العمومية الجديد. بين النظر الجدد. الإرتاف للدستور. رسالة تهديد
للخديو. الانجليز يعثرون بالامنياطي. الانجليز والوظائف. الخديو والاعمال
الرهانة. مجلس شورى القوانين والدستور. اضطراب الامم. قاضي مصر
والولاية الشرعية. المشادة بين الخديو والحزب الوطني. تدخل الخديو في الانتخابات

الخطوة الثانية لإصلاح الأزهر. لما عين الشيخ الشربيني شيخاً للأزهر
سنة ١٩٠٥ حضر بعد قليل من تعيينه ومعه الشيخ سليمان العبد من كبار العلماء الشافعية
وقابلا الخديو، ثم حضرا عندي، وتحدثنا في شأن الأزهر، وما يحتاج إليه من المعونة
المادية والأدبية، فأبدت عطفي على الأزهر واهتمامي بأمره وبمعونته على تأدية مهمته؛
وسألت الشيخ عما يطلب علاوة على الميزانية. فقال: ألف جنيه. فقلت له: إن شيخ
الأزهر ينبغي أن يطلب أكثر من ذلك. فلما سألتني عما يلزم طلبه قلت له: خمسة
آلاف. فأبرقت عينا الشيخ وقال: إذن أدع لك هذا الأمر. فقلت: إنا إذا أعطينا
أخذنا. ولفت نظره إلى حالة الفوضى التي تسود طلاب الأزهر ونظمه، وقلت: إنه

يجب للسير بالاصلاح أن يقبل الشيوخ والطلاب النظام الحالي بالانصراف إلى
الدرس المنتظم الذي يعقبه امتحان سنوى ، وأن ينقى الأزهر من الدخلاء بين الطلبة ،
وأن تحدد نظم الدرس حتى توافق روح العصر .

فقال الشيخ : إننا اعتدنا في مستهل كل عام دراسى أن نوزع الأعمدة على الشيوخ
ونخصص لكل شيخ كتاباً وللطالب أن يختار شيخه فيستمع إليه . . . فأجبت بأن ذلك
لا يتمشى وروح التعليم ونظمه في عصرنا الحاضر .



الشيخ سليمان العبد

وبعد مدة قليلة من هذه المحادثة
توفي الشيخ الشريفي إلى رحمة الله وخلفه
الشيخ حسونة النواوى للمرة الثانية . ولما علم
ما دار بيني وبين سلفه وتأكد من اهتمامي
بحالة الأزهر والأزهريين ورغبتي في المساعدة
على زيادة المرتبات زيادة توافق كرامة العلم
والعلماء جاء لمقابلتي ومعه الشيخ سليمان العبد
أيضاً ؛ بعد انصرافهما من لندن سموه ،
فأعدت له ما دار بيني وبين الشيخ الشريفي ،
وقلت له مع ذلك إن فضيلة الشيخ يعرف النظم
الموجودة في المدارس العالية التي يدرس هو
فيها ، وما هي عليه من التنسيق في الأحكام ،
وما تسبغه من جليل الفوائد على الطلبة وعلى

العلم والعلماء . فوعدت بالنظر في هذا الأمر ، وأبدي لي ما يعترض تغيير النظم الأزهرية
من الصعاب ؛ ثم تحدثنا بعد ذلك مرة أخرى واتفقنا على البحث في النظم التي يمكن
إدخالها في الأزهر والمعاهد الدينية ، وأبدت استعدادي لوضع مشروع في هذا الصدد .
ثم عرضت على الخديو ما دار بيننا فاستحسن الفكرة ؛ وقلت لسموه إننا بهذه الوسيلة
يمكن أن ندخل الإصلاحات اللائقة بالأزهر ، ويكون للجناب العالى أكبر فضل في
تحسين حالة التعليم والمعاهد الدينية على الوجه اللائق بكرامتها ؛ وكان سموه إذ ذاك
على أهبة السفر إلى أوروبا ؛ وفعلنا أخذ مجلس إدارة الأزهر في تعديل القوانين المعمول
بها في الأزهر ؛ وكان من ضمن أعضائه الشيخ محمد حسين العدوى ، فعهد إليه يبحث

هذه القوانين وتعديلها ؛ ووضع في ذلك تقريراً أرسلته المشيخة إلى المعية للنظر فيه ؛ ولكن يظهر أن الشيخ العدوى مع كونه واضح المشروع وموافقاً للمجلس فيما رآه ، لم يكن مقتنعاً بهذا التعديل في بعض أبوابه ، ولذلك قدم إلى المعية وقتئذ مذكرة تختص بالدراسة والتعليم يرى فيها أولاً إصلاح الأزهر على الوجه السابق ، وأن يبقى تعليمه حراً وأن يضاف إليه من العلوم الحديثة بقدر ما تتطلبه إجابة العلوم الأزهرية ؛ وبعد ذلك سافر الخديو إلى أوروبا .

ولما كنت بالاسكندرية عند سفر سموه اجتمعت بالشيخ محمد شاكر شيخ معهد الاسكندرية لما كنت أتوسمه فيه من أصالة الرأي ، وراجعنا قوانين الأزهر وغيرها . وبعد عدة جلسات اتفقنا على مواد القانون ووضعنا مشروعاً . وكان يشترك معنا في بعض الاجتماعات الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى .

ولما عاد الخديو من السفر عرضت عليه هذا المشروع فرأى أن يكون هناك ثلاثة مجالس إدارية : أحدها للأزهر والثاني لمعهد الاسكندرية والثالث للمعهد الأحمدى ، ويكون هناك مجلس عال يجتمع في الأزهر تحت رئاسة شيخه مع بقاء مواد القانون على حالتها ، فأدخلت هذه التعديلات على المشروع .

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ اجتمعت بناء على الأمر الخديوى مع بطرس غالى باشا رئيس النظار و ابراهيم فؤاد باشا ناظر الحقاينة وحسين رشدى باشا مدير الاوقاف العمومية وقرأنا القانون ، وبعد المناقشة وتعديل بعض المواد تقرر عرضه على مجلس النظار ليرى رأيه فيه ؛ ولكن روى بعد ذلك أن تشكل لجنة لمراجعته يكون بين أعضائها شيخ الأزهر والمفتى وشيخ المالكية والشافعية والحنابلة وأنا ، وأن يرأسها ابراهيم فؤاد باشا ناظر الحقاينة ؛ فشكلت اللجنة وراجعت القانون وبعد مناقشات طويلة وإدخال تعديلات أخرى وافقت على المشروع . ولما كنت أخشى تدمير بعض العلماء ولا سيما الرجعيين منهم ، طلبت أن تقرر اللجنة أن هذا القانون ليس فيه ما يتنافى وأصول الدين الاسلامى ؛ وقد حصل ذلك .

وفي فاتحة يناير سنة ١٩٠٨ أخبرنى الشيخ حسونة أن كثيراً من العلماء قد امتنعوا لعدم أخذ رأيهم فى القانون ، وأنهم يقومون الآن بتوقيع عريضة لترفع إلى الجنب العالى ، يطلبون فيها إرسال القانون إليهم لفحصه ، فطلبت أن ترسل إلى العريضة والمشايخ الموقعون عليها ، وأفهمته أتى واقف على أسماهم وحركاتهم ، ولكنى فقط

أريد مواجعتهم . وانصرف الشيخ على ذلك ولكن أحداً منهم لم يحضر ، وكنت أعلم أن الشيخ محمد راضى من علماء الحنفية هو زعيم هذه الحركة ، وأن القائمين بالعمل بها من صغار العلماء ، وأن الشيخ حسونة أفهمهم خطأ فكرتهم واستحالة تحقيقها ، وأنه نائب عنهم في لجنة المراجعة . وقد استمعوا إلى قوله واقتنعوا وعدلوا عن حركتهم ، ولكن جاءنى الشيخ محمد شاكر فأخبرنى أنهم بعد أن اقتنعوا عادوا إلى فكرتهم . فقابلت شيخ الأزهر وأفهمته ما يترتب على موقف هؤلاء العلماء من استياء الخديو ، فأبدى لى استعدادة للبعد عن كل ما يكدر خاطر الجناح العالى ؛ ثم قابلت ابراهيم فؤاد باشا ، وهو صديق الشيخ ، فشرحت له الموقف فبادر إلى الشيخ ونبهه إلى خطورة الأمر ، وطلب إليه منع إرسال العريضة ؛ ولكن أصحابها كانوا قد أرسلوها بالفعل . وفى يوم ٤ يناير بلغنى من الشيخ محمد شاكر ، وكان قد قابل سمو الخديو فى الاسكندرية ، أن سموه متكدر جداً وغازب على شيخ الأزهر . وكنت أعلم من بطرس باشا برغبة الخديو فى تعيين الشيخ أبى الفضل ؛ وبالرغم من المساعى التى بذلتها لتهذبة الحال فقد بلغنى أن الخديو يعتقد أنى مقصر فى مسعاى !

ثم تحادثت مع أصدقاء آخرين للشيخ لاقتاعه بخطأ موقفه وخطأ تعلقه بأذيال الزغلوليين بدلا من التعلق بشخص الجناح العالى . ففى الشيخ وجود أية علاقة بينه وبينهم . وفى ٦ يناير حضر الخديو من الاسكندرية وطلب معلوماً فى هذا الموضوع فأطلعت على كل ما تقدم ، وفى يوم ١٠ منه كانت صلاة الجمعة فى السيدة سكينة وقد تقابل سموه مع شيخ الأزهر ، فسأله عن إجازة العيد فى الأزهر فأجاب الشيخ على السؤال . ثم قال : « يظهر أن أفندينا لا يريد أن يرى وجهى فهل هو غاضب على ؟ » فقال سموه : « والله أنا سمعت كثيراً من الأقوال فى حقك ولكنى ألزم الصبر » . وبعد الظهر أمرنى سموه أن أستحضر الشيخ لسراى عابدين ؛ ورغبة منى فى حسم الخلاف تحادثت معه طويلاً قبل المقابلة فى خطر موقفه ، ورسمت له طريق إصلاحه وألا يناقش الخديو طويلاً ، بل يوافق على انتقاداته ويعد بإصلاحها ؛ لأن هذه رغبة الحكام عادة ؛ وقد كان ذلك وذهب من نفس الخديو كثير عما كان بها من جهته ؛ وبذلك زالت من الجو إشاعة كانت تتردد باستقالته نشرتها جريدة اللواء قبل ذلك بأيام .

طرد الشيخ راضى : وبقى الخديو ساخطاً على الشيخ محمد راضى حتى إنه فى يوم عيد الأضحى كان ضمن الوافدين على السراى للتهنئة ، ولما انتظم العلماء حضر احمد زكى باشا

رئيس التشریفات وسط الحجرة التي هم بها ونادى الشيخ راضى وقال له بصوت مرتفع :
« يا شيخ راضى ، افندينا غير راض عنك ولا يجب أن يقابلك . » وسلبه إلى أحد
التشریفات ليرافقه إلى خارج السراى .

وبعد صدور الأمر العالى بهذا القانون انعقد المجلس الاعلى لأول مرة بمشيخة
الازهر فى يوم ١٧ مارس تحت رئاسة الشيخ حسونة النواوى وعين الشيخ محمد حسين
مخلف العدوى فى هذه الجلسة مفتشاً للآزهر .

وقرر تشكيل لجان من المشايخ لامتحان سائر الطلاب فى الازهر ووضعهم فى
السنين اللاتقة بمعلوماتهم حسبما تقتضيه ، وعهد باجراء ذلك إلى مفتش الازهر ، فأجراه
كما عهد اليه فى مسجد محمد بك أى الذهب بجوار الازهر وقدم كشوفه سنة سنة إلى
المشيخة ؛ وكان ذلك فى أواخر السنة الدراسية . وفى شهر شوال ، أول السنة الدراسية
الجديدة ، ابتدأت الدروس بالآزهر على هذا الوضع وكان ذلك يوماً مشهوداً لم يسبق له
نظير فى الازهر حضره شيخ الجامع بنفسه ومعه المفتش وكثير من الشيوخ وعمال
المشيخة لمعاونتهم فى ضبط الطلاب وإجلاس المدرسين وتعريفهم أماكن الدراسة ؛
واستمرت هذه الحركة أياماً بين الأخذ والرد وفى نهايتها تعين الشيخ محمد حسين
شيخاً للجامع الاحمدى ؛ وسار الحال على ما يرام .

وإنى أحمد الله على توفيقى فى خدمة العلم بالآزهر ، وإذا لم ينجح قبلى المرحوم
الشيخ محمد عبده فى معالجة إصلاحه فذلك يرجع أولاً إلى أن كبار العلماء كانوا يتذمرون
من قبول رأى أحد تلامذتهم ولا يرضخون لما يقرره من الاصلاحات التى لم يتعودوها
وخصوصاً فى شأن العلوم الحديثة التى كانوا يعتبرون أن فى بعضها ما يخالف الدين ،
وثانياً لأنه كان يترفع عنهم ويعتد بنفسه معتقداً أنه أوفر منهم مقدرة وعلماً .

أما أنا فكنت أحترمهم بتقيل أيديهم وإكرامهم وملاطفتهم ؛ وأجتهد فى
إقناعهم بالارغبة إلى إصلاح حالهم مادياً وأدياً ، فكان يسهل عليهم الأخذ بأرائى
خصوصاً وقد كانوا يعلمون أنى أحظى بتعصيد الخديو وحكومته .
وهذه تعد الخطوة الثانية لإصلاح الازهر .

على أن هذه السكينة لم تدم طويلاً ؛ فقد حدثت بعد ذلك دسائس أفضت إلى
اضطرام الازهر وأضرب الطلاب عن الدرس ، وتظاهروا واشتبكوا مع الشيوخ فى
سباب وعداء ، ودخل بينهم دخيل السياسة والفساد .

مسائل الرتب أيضاً . في ٧ يناير أمرت بفرز الكشوف الواردة من النظارات بطلب رتب ونياشين للموظفين والعمد والأعيان وبعض الأسماء التي رؤى حذفها من هاته الكشوف، وقابلت مصطفى فهمى باشا وأعطيته الملاحظات الخاصة بذلك. وفي ٨ منه توجهت لسراى القبة وهنأت الخديو بعيد جلوسه ، فأمرنى أن أخبر مصطفى فهمى باشا بأن يفصل التجار والأعيان عن العمد في الكشوف ، وأن يكون منح الرتب والنياشين للأولين من الخديو ، والآخرين كطلب نظارة الداخلية وقد تم هذا . وبقي الحال على ذلك حتى أواخر العام حيث علمت من بطرس غالى باشا أنه قد حصل الاتفاق بين جورست والخديو على منح الرتب والنياشين للعمد والأعيان ، سواء كان ذلك بواسطة نظارة الداخلية أو برغبة الخديو . وقد تخوف بطرس باشا أن تقع غلطات جديدة من سموه وأن ترجع عادة شراء الرتب كما كانت ، فتقع من جراء ذلك فضائح أخرى .

وجرى حديث في شأن الرتب بين الخديو وجورست ، فأبدى هذا الأخير أن مستشار الداخلية يشكو من توقف إعطاء الرتب ، وأفهمه أن تشجيع العمد بالرتب مما يفيد الأمن ، فأجابه الخديو بأنه وقف إعطاء الرتب لأن الداخلية كانت تعاكس من يمنحون الرتب رأساً من الخديو ؛ وادعت بأن العمدة قد يترك وظيفته لأجل أن ينال رتبة ثم يعمل الوسائل لرجوعه اليها ، وقد كان يجدر بالداخلية ألا تقبل مثل هذا العمدة في مركز العمودية ثانية ؛ ثم ضرب مثلاً لجورست بأنه كان قد أراد أن ينعم على واحد في القيوم ، برتبة فتوقفت الداخلية ، وعلى ذلك لم ينعم عليه ؛ وبعد مدة أرادت الداخلية مرتين أن تمنح رتبة لنفس هذا الشخص ، فأبى الخديو نظراً لعدم موافقة الداخلية أولاً وكان سموه يحاذر في مسائل الرتب بعد الذي ثار من فضائحتها . ومن ذلك ما سمعته في شهر مايو من حسين زكى بك أن زوجته السويسرية حصلت على الكشوف التي كان يقدمها سابقاً للخديو لما كان منوطاً به بيع الرتب والنياشين بالمبالغ المتحصلة ، فيؤشر الخديو عليها بخطه ، مبيناً كيفية توزيع هذه المبالغ بعد خصم نصيب الوسطاء . ومن ذلك مبلغ أربعة آلاف جنيه لطورنيزون باشا لدفعها لمحل الرهونات بباريس ، عن بعض مجوهرات لسيدة يهه أمرها ، ومبلغ أربعة آلاف جنيه لعبد العزيز عزت باشا ليسلمها لاسماعيل كمال بك من جماعة تركيا الفتاة ، ومبلغ خمسمائة جنيه للسيد محمد توفيق البكرى ، ومثلها لمصطفى كامل باشا ، ومبلغ سبعمائة جنيه للكونت دلاسال باشا .

ليس لها لصاحب جريدة البروجريه للكف عن انتقاد السراي ، وغير ذلك من المبالغ التي كانت تصرف في مثل هذه الوجوه بعد تحصيلها من طلاب الرتب والنياشين .

وقد كان هذا العمل منوطاً بحسين زكي بك ، ولما أحيل أخيراً إلى أحمد شوقي بك . غضب الأول ، ولوح بأن زوجته ستشرها ، إذا لم يحصل على مبلغ مناسب لإزاء تسليمها .

فرفعت الامر للخديو فاهتم به كثيراً ، وأخذنا بعد ذلك في المفاوضة مع حسين زكي بك حتى تم الامر بالصلح نظير مبلغ معين . ولعله يجدر بي أن أثبت أن وساطة الرتب كانت غالباً محصورة في حسين زكي وأحمد شوقي ، وأما غيرها فقد كانوا ينفقون ما يحصلونه على الدعاية للخديو .

سياسة الوفاق بين جورست والخديو . منذ أن عين جورست معتمداً بريطانياً ، والأمور تسير في هدوء بين الخديو والمحتلين ؛ ولكن بعض الصحف ، كالجريدة والمنبر والأهرام ، ظلت تنتقد أعمال المعتمد الجديد بشدة ، ولا سيما الجريدة التي كانت تهمة بأنه لم ينجح غير سياسة سلفه ؛ وفي حديث بيني وبين الخديو عرضت لهذه الحملات فدافع عن جورست قائلاً : « إن هذا الرجل كانت نيته ولا تزال طيبة بالنسبة لمصر والمصريين ، ولهذا فقد طلب العفو عن مسجونى دنشواى من تلقاء نفسه . ثم إنه أظهر للوظفين الانجليز رغبته في أن يحسنوا معاملة المصريين ، وكذلك ساعدنا على إصلاح الأزهر ، رغم أن مصطفى فهمى باشا أراد أن يلقي بالدسائس بيني وبينه . » ثم أضاف إلى ذلك : « وإذا كانت أفكار المعتمد الجديد بدأت تتغير ، فذلك من جراء سعد باشا وتشجيعه طلبه الحقوق وغيرهم على التدخل في الأمور السياسية ، وانضمامهم للأحزاب . » حتى قال لى جورست : « إذا كانت أفكار الطلبة بهذا الشكل ، فإذا يكون منهم عند تقلدهم الوظائف العامة ؟ »

الخديو وفتحى زغلول : في ٩ يناير استقبل الخديو أحمد فتحى زغلول باشا . وبعد خروجه علت من سموه أنه أراد أن ينفي لجناحه ما يشاع عن ميوله ضد الخديو وقال : « إذا كان ذنبى هو الحكم الذى أصدرته في قضية دنشواى ، فاني كنت معذوراً . » فأجابه الخديو بأنه لا يفكر في ذلك ، ولا سيما أنه لم يكن رئيس المحكمة المختصة ، وأنه إذا كان هناك انتقاد من هذه الوجهة ، فيكون على بطرس غالى باشا . وهو من المخلصين لسموه . فاتهز فتحى باشا هذه الفرصة وقال : « وأنا أعلم ذلك ، ولهذا لا أعمل عملاً إلا »

بارشاداته . قال الخديو : « إني أنتقد عليك قبل كل شيء أنك من حزب الشيخ محمد عبده الذى افترضت نياته السيئة فى هذه الأيام ؛ إذ أن بليت أورد فى كتابه خطابين للشيخ يقول فيهما إنه لا بد من سحب كل سلطة من يد الخديو إذا أريد وضع نظم جديدة لإدارة مصر بحيث يخرج من سلطته الأزهر والأوقاف والرتب والنياشين ، وألا يتدخل فى الإدارة أبداً ، وأنه استشار فى رأيه هذا كثيراً من المفكرين فوافقوا عليه . »

وقد سأل الخديو فتحى باشا عن هؤلاء الذين استشارهم الشيخ ، فقال لمنهم سعد باشا والشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ عبد الرحيم الدمرداش .

قال الخديو : « وأنتقد عليك كذلك أعمالك فى حزب الأمة ، وفى الجريدة . » فقال : « يا أفندينا نحن غير راضين عن خطة الجريدة ولهذا حررنا مديرها خطاباً بذلك . » وواعد أن يحضر لسموه الخطاب .

وقد قال لى الخديو بعد ذلك : « وعند أخذ هذا الخطاب سأسأله لجورست ، وأقول له هل يليق بموظف كبير أن يتدخل فى مسائل الجرائد والمسائل السياسية ويكون عضواً فى حزب ١٤ ، »

وفى ١١ يناير تقابلت مع بطرس غالى باشا فأخبرته بما وقع بين فتحى باشا والخديو . الخديو والنظار : وفى هذه المقابلة سألتى بطرس باشا عن زيادة النفقات الخديو لمصطفى فهمى باشا فى هذه الأيام فقلت له : « ربما كان ذلك على أثر ما عرفه سموه من أن الباشا عمل زينة كبيرة يوم الاحتفال بعيد جلوسه ولأنه يعرض على الخديو كل أمر هام ويأخذ رأيه فيه أولاً ، بناء على نصيح جورست لمصطفى فهمى باشا . » وسألتى بطرس باشا أيضاً عن وقت خروج أودان بك من الخدمة فى الديوان الأفرنجى ، فأجبت أنه بعد أن يبلغ الستين ، وفهمت أنه يقصد من ذلك أن يعين بدلاً منه ابنه واصف غالى بك الموظف بالخاصة ، وقد كنت بالفعل أفكر فيه لأنه شاب نشيط يجيد اللغة الفرنسية والعربية .

وفى ١٥ يناير كلمنى الخديو بمقابلة سعد زغلول باشا والتحدث معه فى مسألتين : الأولى رغبة سموه فى إعطاء نيشان إلى مسيو بارودى مدرس علم الكيمياء مكافأة له باعتباره كيمائى الخاصة الخديوية . والثانية طلب رأيه فى رجاء فصل ألمانيا الجنرال يعطاء نيشان لمسيو مورتس أمين المكتبة الخديوية ؛ وقد قال لى سعد باشا عن المسألة الأولى إن الأمر فيها للخديو . أما الثانية فقال إنه من زمن وجيز أرسل إنذاراً لمورتس ، يفهم بعد ذلك من الخديو ومن القنصل أنهما سيرسلانه إليه للاعتذار ، ولكنه لم يحضر

للآن ، ولهذا لا يستطيع الموافقة على الانعام عليه ما لم يحضر ويعتذر .
وعلمت على أثر مقابلة جرت بين الحديو والمستشار المالي ، أن الأخير قال لسموه :
« إن بطرس باشا يتوجه يومياً لرؤية جورست ، وكذلك مصطفى فهمى باشا يزوره
لرؤيته كل ثلاثة أيام أو أربعة ، بعكس ما كانوا يفعلونه في أيام كرومر حيث كانوا
يتوجهون يومياً تقريباً كل صباح . »

وفاة مصطفى كامل باشا وانتخاب محمد فريد بك رئيساً للحزب الوطني .
في يوم ١٠ فبراير وقع حادث جلل اهتزت له البلاد كلها ؛ وهو وفاة مصطفى كامل باشا
صاحب اللواء ورئيس الحزب الوطني وزعيم الحركة الوطنية .
كان مصطفى كامل يعاني أوصاب المرض قبل ذلك بأسابيع . وكانت الجهود
المتواصلة التي يبذلها في بث الدعوة الوطنية والذود عن حقوق مصر ، سواء في داخل
البلاد أو في خارجها تصدع من بنيتها الضعيفة ، ولكنه استمر في جهاده حتى اللحظة الأخيرة .
وفي اليوم التالي - ١١ فبراير - شيع جثمان مصطفى كامل إلى مقره الأخير ؛
وكان يوماً مشهوداً لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديث ؛ وكان الاحتفال



جنازة المرحوم مصطفى كامل باشا

بجنازة الزعيم الشاب آية على يقظة الشعور القومي ، وذلك العطف الفياض الذي بثه
الفقيد العظيم برائع خلاله في نفوس مواطنيه ؛ وقد اشتركت فيه طبقات الأمة كلها من
الكبراء والأعيان والموظفين والطلبة والعاملين ، ولبست البلاد جميعاً ثوب الحداد
وكانت اليقظة القومية التي استطاع الزعيم الشاب أن يبثها في الأمة ، دعامة هذه
الحركة الوطنية القوية التي انفجرت بعد الحرب ، وما زالت تسير في مجراها .

وبعد وفاة مصطفى اهتم الخديو بانتخاب من يخلفه في رئاسة الحزب الوطني حتى



محمد فريد بك

كان يوم ١٤ فبراير حيث عقدت الجمعية
العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك
بالاجماع وطلبه الخديو فهناك وشجعه على
الاستمرار في خطة سلفه منوها بحسن مركز
عائلته المادى والأدبى وبأنه ليس في حاجة
إلى منصب أو مادة وبهذا سيكون وجوده
في رئاسة الحزب مفيداً جداً . وقد هنأته
بدورى أيضاً .

رونحة المعاشات الجديدة . في ٢ أبريل

حضر المستشار المالى إلى سراى عابدين فقدم
للخديو مشروع لائحة المعاشات للموظفين
الملكيين ، وطلب أخذ رأى سموه فيها فكلفنى

بالاطلاع عليها مع اسماعيل أباطه باشا وموسى غالب باشا ، فاجتمعنا وقارنا هذا
المشروع بلائحة توفيق باشا .

وفي اليوم التالى توجهت صباحاً للبيعة وعرضت على الخديو خلاصة البحث في
مشروع اللائحة ، فكان الفرق بين اللائحتين ما يأتى :

أولاً - أن أقصى المعاش صار بمقتضى المشروع الجديد ٨٠٠ جنيه سنوياً

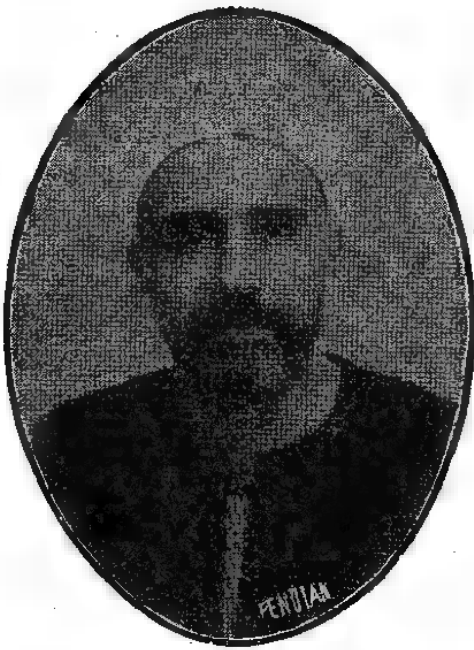
بدلاً من ستمائة .

ثانياً - أن معاش البنت أو الولد ينقطع عند بلوغ أحدهما سن الثامنة عشرة بدل

السادسة عشرة .

سفر القديرو للاستانة وأوروبا . وفي ٣١ مايو سافر الخديو للاستانة ومكث بها أسبوعاً ثم بارحها إلى فينا فباريس ولندرة ثم رجع إلى أوروبا وأمضى بها بضعة أسابيع ورحل نهائياً إلى الاستانة ثانية . وبقيت في مصر لمباشرة الأعمال والاتصال بالنظار .

قاضي قضاة السودان . في أثناء غياب الخديو عرضت مسألة تعيين قاضي قضاة السودان بدلا من القاضي السابق الشيخ هارون ؛ فأرسلت مذكرة بذلك للجناب العالي فجاء لي الرد بتاريخ ٤ يوليو من محمود شكرى باشا المرافق لسموه وفيه : أن المطلوب قبل صدور الأمر أن أتقابل مع الشيخ شاكر واستعلم منه عن المذهب الذي تجرى عليه الأحكام في السودان ومن كان يستمد القاضي سلطته في القضاء ، وهل يعتمد فقط على الأمر الصادر اليه بالتعيين أو من الجناب العالي مباشرة .



الشيخ محمد مصطفى المراغى

وبعد استيفاء هذه المعلومات أرسلت بتاريخ ١٥ يوليو برقية بأن الأحكام تجرى في السودان طبقاً للمذهب الحنفى ، والقاضي السابق كان يصدر الأحكام بمقتضى الأمر الشفوى الصادر للسردار من الجناب العالي عند تعيينه . وبتاريخ ١٩ يوليو جاء الرد بالموافقة على تعيين فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى في هذه الوظيفة ، وهو الذى وقع الاختيار عليه وأن يصدر القائم مقام أمراً بذلك ، ويكون من ضمن الأمر : أن تكون الأحكام الشرعية التى يصدرها القاضي منطبقة على ما يجرى في المحاكم الشرعية بالقطر المصرى .

اعلان الدستور في تركيا . كانت تركيا في السنوات الأخيرة تتمتع عن انقلاب وضعت أسسه جماعة تركيا الفتاة ، وكانت الأفكار رغم الضغط عليها تتحفز للوثوب حتى انفجرت أخيراً في هذا العام ، وانتهت الثورة — التى كان من كبار محركيها الضابطان أنور بك و نيازى بك ومساعدهما طلعت بك التلغرافجى فى سالونيك بأفشاء

الأوامر التي كانت تصل من الاستانة بالتدابير العسكرية لقمع الثورة - باعلان الدستور في طول البلاد وعرضها رغم إرادة السلطان ورجال المايين . وكان محمد عزت بك مراقباً لدولة الوالدة أثناء وجودها بالاستانة قبعث إلى رسالتين وصف فيها الاستانة وقت هذا الانقلاب الذي تم بدخول جيش سالونيك بقيادة محمود شوكة باشا إلى الاستانة .

وقد جاء في الرسالة الأولى بتاريخ ٢٨ يوليو ما يأتي : في اليومين الماضيين ابتدأت المظاهرات من الصبح للغرب والمجتمعون لا يقلون عن خمسين ألف رجل بين عالم وضابط وكاتب وتاجر وكثير من العوام وكل منهم يحمل علماً . وقد طافت المظاهرات بالوزارات جميعاً والموسيقى تصدح أمامهم ، وحلفوا جميع الوزراء على مبادئ الانقلاب بما فيهم شيخ الاسلام . وبعد ذلك توجهوا لسراي يلدز وكنت بين المتفرجين عليهم من تكية الشيخ ظافر ، واستمر الموكب أربع ساعات بالضبط يمر من أمامي وتصور كم ألفاً تمر في هذا الوقت بملء شارع يلدز . وكلهم يصيحون هاتفين للدستور والحرية والمساواة مما لم يكن يخطر على بال أحد . فسبحان مقلب الأحوال في طرفة عين . وقد أصبحت الجرائد حرة وجوازات السفر كذلك ، والآهالي يتحدثون في الشؤون السياسية ملء أفواههم وطلبة الحقوق وغيرهم كانوا في مقدمة الجميع . وقد خرج طلاب مدرستي الطب والبحرية رغم أنف ضباطهم .

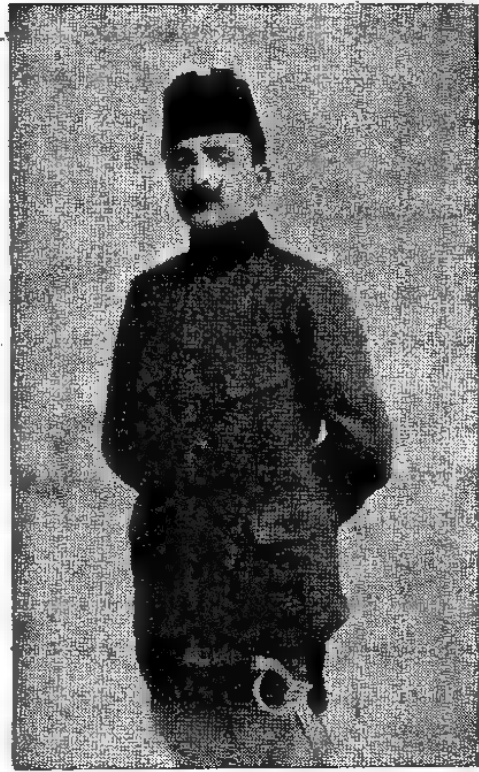
والنهاية أن الواقع هنا يكاد الانسان لا يصدقه ويعتبر نفسه في حلم من الأحلام .

وجاء في رسالته الثانية بتاريخ ٣ أغسطس ما يأتي : لقد اختصرت في رسالتي السابقة لأن الحاصل هنا لا يمكن شرحه . أما سبب هذه النعمة التي حصل عليها الأتراك فهي قوة الأوردي الثالث (*) واتحاد ضباطهم بواسطة الجمعيات السرية المشكلة في ولايات الروملی الثلاث ، حيث كانت التحاربات فيها حرة بسبب الاصلاحات المطلوبة . وقد أخبر حسين حلي باشا رئيس لجنة الاصلاحات المطلوب إدخالها في الروملی بما يجري فيها ، وأنذر بوخامة العاقبة . ولما عرض ذلك على السلطان طلب الصدر فريد باشا وأراد منه أن يطفئوا نار هذه الفتنة فأجاب الصدر بعدم إمكان ذلك ويلزوم منح الدستور ، وبالطبع لم يقبل جلالة هذا الرأي فاستقال فريد باشا . ثم طلب السلطان سعيد باشا الصغير ، كوجك . فأبدى استعداداه لاصلاح الأمور ، وتولى الصدارة وكتب إلى حسين حلي باشا برقية توبيخ وتأنيب فرد عليه بلهجة شديدة قائلاً : إنه إذا

(*) فريق من الجيش أكبر من الآلاى .



نیازی بك



أنور بك



محمود شوكت باشا



طلعت بك

لم يعط الدستور في مسافة أربع وعشرين ساعة تكون العاقبة وخيمة ، وتضمحل الدولة حيث أعلن الاتحاديون الدستور هنا في سلاتيك .

وفي الحال اجتمع الوزراء وقرر إعلان الدستور ، ثم صدر فرمان شرح أحكام هذا الدستور . وأرسل إلى الباب العالي بواسطة نوري باشا ؛ إذ أن رئيس الكتاب تحسين باشا ، لم يستطع الخروج من السراي لشدة تحقير الشعب له . وكذلك فر عزت العابد باشا مشيعاً بالسخط من الأفواه والصحف . والجمهور هنا في نهاية الثورة والهياج على رجال الحكم السابقين .

أما السلطان فقد خرج بدون تحفظ ، وواجه من الأهالي نحو الخمسين ألفاً وسار بينهم بالعربة ذهاباً وإياباً ، فسبحان من يغير ولا يتغير (*) .

هواطر تحسين باشا عن عهدة عبد الحميد بهباس . علم القاري . أتني كنت حلقة اتصال بين عباس وعبد الحميد بواسطة الباشكاتب تحسين باشا الذي انزوى بعد الانقلاب في بيته فقيراً .

وقد أخرج تحسين باشا فيما بعد خاطراته عن الأشياء المهمة التي مرت به ، ومنها طبعاً علاقة عباس بعبد الحميد في السنوات الأولى من زيارة الخديو للخليفة . كانت هذه العلاقات حسنة أولاً ثم ما لبثت أن تغيرت عند فرار رجال تركيا الفتاة والتجائهم لمصر . وطلب الخليفة منعهم من نشر مقالات السخط على إدارة الحكومة التركية الاستبدادية وإغلاق جرائدهم ونفي أصحابها من مصر ، عند ذلك حصل القتور بين التابع والمتبوع . قال تحسين باشا : « إن عبد الحميد ما كان ينظر إلى الخديويين في أي وقت من الأوقات بعين الارتياح . وفي الواقع كان طبيعياً جداً ألا يأمن السلطان خديوي مصر وأن يضعهم على الدوام تحت يفظته ومراقبته نظراً لسياسة محمد علي (القوله لي) وثورته وحركته المعهودة ضد الحكومة المتبوعة .

ولقد سبب زيادة وسوسة السلطان إلى غايتها ما بسطه الانجليز من نفوذهم على مصر بعد الثورة العرابية . والخلاصة يمكن القول أنه لم يكن في قلب عبد الحميد أي اطمئنان لمصر في أي وقت كان .

لم يقبل السلطان أن يأذن لاسماعيل بالاقامة في استانبول إلا بعد أن قدم لجلالته تأمينات الولاء ابنته حسن باشا ، ومع ذلك كان تحت المراقبة .

(*) وقد عزل فيما بعد واحتجز في سراي سلاتيك .

لما تولى عباس باشا الشاب ، كان السلطان يظن أنه سينطبع بالسياسة الانجليزية لعدم تجاربه ولطامعه في تحقيق بعض آماله .

قد كان السلطان على علم بمطامع الانجليز في مصر وبلاد العرب ، ولذا كان متيقظاً على الدوام نحو هذه السياسة ، وكان يتوقع أن عباساً سيساعد الانجليز على تنفيذ هذه السياسة .

وكان يوجد بعض ذوى المطامع الشخصية الذين يدسون الدسائس ، حتى إن السلطان يكون في ريبة وقلق نحو الخديو ومصر .

ومن المعلوم أن تمضية الصيف في مصر غير ممكنة للطبقة الغنية لشدة الحرارة ؛ فبعضهم من يمضيها في أوروبا والبعض في استانبول . فاذا أراد الخديو تمضية الصيف في إحدى ممالك أوروبا كان من الواجب عليه أن يمر على لندرة ، ومن المحتمل أن يتفق مع الانجليز على سياستهم . أما إذا أمضى الصيف في استانبول فانه لا يحرك ساكناً ، فوجوده في الاستانة أقل خطراً لسهولة مراقبته ، لأن تعيين المهندرات والياوران الشاهانية كان الغرض منه مراقبته لا المغالاة في مظاهر احترامه .

وكان الخديو في أثناء إقامته يحضر إلى السراى ويدعى لتناول الطعام من حين إلى حين ، وكان يحظى بالمقابلة بعض مرات ويطيب خاطره بمختلف المظاهر (١) .

وزيادة في الحفاوة عين من الوزراء واثق باشا مهمنداراً للخديو ، ولكن نظراً لبعض التدابير التي اتخذت من جراء توالى التقارير تأثر عباس وكادت الألفة التي كانت تسود في أول الأمر تزول ومشيت النيمة بينهما فتضايق السلطان من ذلك . ولقد استفحل الأمر حتى صار من الضروري إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه من قبل . وكان للخديو كاتبان أحدهما للعربي والآخر للتركي ؛ وكان كاتب العربي شخصاً يسمى شفيق باشا (٢) اكتسب محبة الخديو وصداقه وكان ذا دراية ورزاقته . ولقد دعوت شفيق باشا بناء على أمر السلطان إلى السراى وتباحثنا طويلاً وانكشفت جميع الوشايات وفهم أمرها ، ورجع شفيق باشا إلى مصر صادق الاقتناع وقابل عباساً وأوضح له حقيقة الأمر . ولقد ظهر بعد ذلك من الآثار ما يفيد أن الحالة رجعت إلى سابق صفائها .

(١) يعنى الهدايا الثمينة وأعلى نياشين الدولة وما إلى ذلك ، وكانت عباس يجيب عليها بالمثل كما ذكرت آنفاً .

(٢) يريد صاحب هذه المذكرات .

وكانت هذه المناسبة عبرة عظيمة لمقدمي التقارير السرية ؛ فقد كان بعض أشخاص من العظماء كلما حضر الخديو إلى استانبول يقدمون ضده التقارير إلى السلطان ويلقون على حركاته وأحواله ظلاً من الريبة حتى تزداد وسوسة السلطان منه . وكانوا في الوقت نفسه يكتبون للخديو يعرضون اخلاصهم . فلما عادت بين السلطان والخديو سابق العلاقات الحسنة ، قدم الخديو للسلطان تقارير الولاء والاخلاص لسموه من الذين كانوا يدسون المدسائس ضده عند الخليفة ، وكان هذا دليلاً على ما وصلت إليه الاخلاق من التدهور .

إخلاص عباس باشا : كانت عباس في المدة الأولى لزياراته للاستانة مخلصاً لعبد الحميد راغباً في تنفيذ أوامره . لدرجة أنه لما طلب منه إبعاد رجال تركيا الفتاة أرسل جانباً منهم على مركب شرعى لا يصلحهم إلى استانبول . ومن ذلك أيضاً أن جلال الدين باشا ، بعد زواجه بالأميرة المصرية عصمت هانم ، قد فر إلى أوروبا وحضر إلى مصر وأقام فيها ، فأرسل عباس للسلطان يقول إن المذكور يعاون رجال تركيا الفتاة بالمال . وقال عنه أيضاً إنه طمعاً في ميراث زوجته عمد إلى قتلها .

عباس وبناء كشك ذى برج فى الجبل : أنشأ الخديو فى أرضه الكائنة بجبوقلى كشكاً ، والرأى لهذا الكشك من بعيد يشاهد برجاً . وما كاد البرج يتم بناؤه حتى قدم واحد من العظماء المجاورين له تقريراً للسلطان ذكر فيه أن الناس يلهبجون بأن هذا البرج جار عمله لوضع نظارة معظمة فى أعلاه ليتيسر له بواسطتها مشاهدة حركات وسكنات عبد الحميد فى بلدز . وهذا الكشك لفت أيضاً نظر أحد السلاطين المقيم فوق كشك كلندار (وهو متنزه على البوسفور) فأرسل للسلطان يخبره عنه (*) .

عودة الخديو الى مصر فى ١٧ سبتمبر عاد الخديو وحدثنا بما لاقاه فى رحلته ، ثم قص علينا أنه بعد زيارته للاستانة ورحلته لأوروبا زار قوله ورودس وبعض سواحل الأناضول من جهة مرماريس ومكرى كوى . وكان ذلك حظوراً عليه من قبل . وقد سمعت منه أنه لم ير احتفالاً بمقدمه أجمل من ذلك الذى لقيه فى قوله ؛ فقد استقبلته الحكومة والآهالى بمظاهر ودية جميلة جداً ثم دعاه الآهالى لتناول العشاء فى اليوم التالى وقالوا له إن الاحتفالات نظمت فى اليوم الأول حسب برنامج الحكومة المحلية ، أما اليوم فإن الآهالى يريدون أن يعملوا ما يرون . فشكر سموه المتدوين عن الآهالى

(*) ولما كنت مباشراً لبناء هذا البرج علت بصدر الأمر بإيقاف البناء وطرد العمال ولكنى أبقيتهم ومنعهم من الخروج حتى أقموا البناء بارتفاع أقل من ارتفاع الرسم الموضوع له .

من أتراك وأروام ويهود وقبل العشاء عندهم ؛ وقد أعدت عربية لركوبه ، ولكنه ما كاد يصعد إليها حتى جاء ستة من الأهالي الأشداء لخلوا الخيل ووضعوا أنفسهم مكانها ، وساروا جرياً بالعربة وحولها ألوف من الأهالي حتى محل الدعوة ؛ وهناك كانت المائدة ، وبعد الطعام ابتدأت الخطب فرحب أحد القناصل بالخدوي بالنيابة عن زملائه وبالأصالة عن نفسه ، ثم خطب مدير البلدية وغيره . وفي النهاية قام أحد رجال الانقلابات (أى الدستور) وقد حضر خاصة من ملانيك ورحب في خطاب لطيف بالجناب الخديوى . وقد طلب أحد الحاضرين من سموه أن يمد البلد بعنايته في استحضار المياه الكافية لها فوعدهم بذلك وأغدق على فقراء البلد الاحسانات وزار قبور أسرة محمد على وبيته والمدرسة والتكية ومكتباً ابتدئاً لوقف محمد على ، وقال عباس إن الذى يزور مقابر أجداده ومنزل محمد على يرى أنهم كانوا من أسرة حسنة وليست فقيرة ؛ والخلاصة أن سموه سر جداً من الحفاوة به .

وكان احتفال الحكومة بإيعاز من الصدر الذى أرسل برقية بهذا المعنى ، لأنه علم من سموه قبل السفر يوم عزمه على زيارة قوله . أما طاشوز فاتفق على عدم زيارتها حتى يفصل فى مسائلها ، ولذلك مر الخديو حوالها فقط .

الحركة الوطنية وطلب الدستور فى مصر . فى هذا العام ازدادت قوة الحركة الوطنية وتنبه الشعب إلى حقوقه السياسية ؛ ويرجع ذلك لأسباب منها التنافس بين الأحزاب السياسية الثلاثة التى تألفت فى العام الماضى ، واتساع دائرة المناقشات فى حقوق الشعب وما إليها ، ومنها إعلان الدستور فى تركيا وأخبار الاستانة التى كانت تصور الانقلاب العثمانى تصويراً واضحاً وتبين قوة الشعب وأثرها ، مما كان له وقع عميق فى مصر ، وأثر قوى فى إذكاء الشعور الوطنى ، ومنها إحساس المصريين بتراجع الانجليز واضطرارهم لتغيير عميدهم فى مصر اللورد كرومر أمام قوة الوطنية المصرية .

وقد كان من الأعضاء البارزين فى مجلس شورى القوانين أمثال حسن عبدالرازق باشا ومحمود سليمان باشا واسماعيل أباطه باشا وعلى شعراوى باشا واحمد يحيى باشا من يعمل بكل قواه لتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة فى تصريف الأمور ؛ وكان الخديو لا يكره مثل هذا الطلب على أن تتبع فى تحقيقه طريق معقولة هادئة ؛ وكان يرى أن اسماعيل أباطه باشا هو خير من يستطيع السير فى هذه الطريق بعيداً عن الأحزاب . لهذا شجع اسماعيل أباطه باشا ، عندما فكر فى السفر إلى لندن ، لتقديم مذكرة

لوزير الخارجية يشرح بها الحالة في مصر ، ويطلب المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة في تصريف الشؤون . بل زاد على ذلك فطلب من السير الدون جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية . وقد فعل ، عملاً بسياسة الوفاق .



أحمد يحيى باشا



إسماعيل أباطه باشا

وسافر الباشا ومعه محمد الشريعى باشا والسيد حسين القصبي ومحمد عثمان أباطه بك وعبد اللطيف الصوفاني بك وناشد حنا بك . وكان الدكتور ابراهيم الجوريجى متطوعاً لمساعدتهم والترجمة لهم طول مدة إقامتهم بلندن أثناء وجود الخديو في أوروبا . فلقى من وزير الخارجية الرعاية وحسن الاستقبال ، وعاد إلى مصر في منتصف أغسطس .

وكانت وصاة جورست لهم أن يحصروا كلامهم في مسألة توسيع نطاق اختصاص مجلس شورى القوانين دون الكلام عن الجلاء .

وفي اليوم الذى عاد فيه الخديو من أوروبا وهو يوم ١٧ سبتمبر ، لما توجه ثغرى باشا مع النظار لمقابلته في المحروسة ، أخبره أن مستر جراهام النائب عن جورست يريد أن يتشرف بمقابلته فأذن سموه أن يرسل إليه في الحال خبراً لحضوره لسراى رأس التين ؛ وفي المساء قابل الجناب العالى مدة طويلة علبت بعدها أن سبب المقابلة هو أن جورست كتب له أنه بمجرد وصول سمو الخديو يقابله ويرجوه ألا يقول لاسماعيل أباطه باشا شيئاً عن نتيجة عمله في لندرة ولا يعده بشئ ما ؛ فأجاب سموه : « إننى لا أعلم شيئاً حتى أعد وأقول شيئاً لاسماعيل باشا ؛ ولكن الذى أعرفه مما كان يأتينى من مصر وأنا بأوروبا ، أنه يوجد الآن تيار قوى نحو طلب الدستور ، وأن هذا

التيار حقيقي غير مصطنع فلا يستهان به ؛ لأن مجموع الأمة هو الذي يطلبه . وأنه ليس حركة عسكرية كما هي الحال في تركيا ، وأن الأصوب هو التفكير في شيء يعطى للأمة ، وإن كنت لا أنصح باعطاء دستور كامل كما في فرنسا وإنجلترا مثلاً ، وإنما يمكن اشتراك الأمة مع الحكومة بدون مساس بالامتيازات . .

ثم قال سموه إنه لا يكون مسئولاً عما يحدث إذا لم ينظر بالعطف لمطالب الوطنيين ؛ فالدستور الآن « مودة » ، وكل الشعوب تطلبه كما في تركيا وفارس وسواها ، فلا عجب إذا طلبه المصريون .

غير أنه كانت هنالك مناقشات من أباطه باشا وعلى شعراوي باشا تفت في جهودهما ، وكنت أرى من الخير اتحاد هذين الرجلين وأنصارهما حتى يكون لقوتهما المجتمعمة أثرهما ؛ ولهذا فقد دعوتهما لمأدبة يوم ٣١ أغسطس بحضور الشيخ محمد شاكر ؛ وكان الغرض من ذلك إصلاح ذات بينهما . ودار الحديث في الموضوع فأبدت لهما أنه لا يمكن لمصر أن تنال خيراً ما لم تتحد وتجتمع على رأى واحد ؛ وأنه يجب لكى نعطي للشعب نموذجاً حسناً أن يبدأ بذلك كبار الرجال في مجلس الشورى وفي الجمعية العمومية ؛ ولكن مع الأسف فإن هؤلاء يعطون أمثلة للشقاق والخلاف ، وأخص من بينهم بالذكر على شعراوي باشا واسماعيل أباطه باشا .

أما على شعراوي باشا فقد راوغ وقال إنه لا يوجد في نفسه شيء ضد اسماعيل أباطه باشا ، وأنهما كانا حتى آخر لحظة متحدين في المجلس .

وأما اسماعيل باشا فقد كان صريحاً وقال : « الحقيقة أنه يوجد بيننا شيء وأن كلا منا يشعر ببعده عن الآخر . »

وبعدئذ طلبت منهما أن يدعيا ما فات ، وأن يعملوا معاً لوضع برنامج يتبعه مجلس الشورى في طلب ما ترجوه البلاد ، ودعوتهما لانتهاز هذه الفرصة وعدم إضاعتها على الوطن بسبب المنافسات الشخصية .

وفي ٣ سبتمبر كان اجتماع آخر وإيكنى لاحظت أنه لا يزال بينهما نفور وأنهما لم يعملوا شيئاً في الموضوع .

وجاءني يوم ١٠ منه احمد يحيى باشا ، فحدثته في جمع كثة أعضاء مجلس الشورى ، وقصصت عليه ما حصل بين اسماعيل باشا وشعراوي باشا وطلبت منه أن يجتمع بهما فوعد أن يبذل كل مجهود للتوفيق .

وفي ٢٤ سبتمبر عقد اجتماع بين اسماعيل أباطه باشا وعلى شعراوى باشا والدكتور محمد علوى باشا طبيب العيون واحمد يحيى باشا و ابراهيم سعيد باشا و ابراهيم مراد باشا وتناقشوا فيما يجب عمله .

وفي ٢٥ سبتمبر كنت مدعوا للعشاء مع اسماعيل أباطه باشا وعلى شعراوى باشا ، فدارت بينهما مناقشة حادة وأخذ الأول يعير الثانى بحزب الأمة وأن مكانه فى مجلس الشورى هو أسمى من ذلك ، وأنه خير للبلد أن يصرف تفكيره فى جمع كلمة أعضاء هذا المجلس فيكون حزباً واحداً أقوى من جميع الأحزاب ؛ وشعراوى باشا يعير أباطه باشا بأنه بعد أن اعتزل الأحزاب عاد يحن الآن لتأليف حزب جديد .



على شعراوى باشا

وقد تدخلت بينهما ، وقر الرأى على أن يدعو شعراوى باشا الحاضرين إلى مأدبة ثم يقيم أباطه باشا مأدبة أخرى لاتمام الصفاء والوفاق ؛ أما أنا فقد اعتذرت حتى أدع لها فرصة لتصفية ما بينهما بعيداً عن تدخلى .

وقد علمت فيما بعد أنهما اتفقا على الاتحاد وأن شعراوى باشا اقتنع بذلك ، بعدما أقنعه كل من ابراهيم سعيد باشا وعلوى باشا و ابراهيم مراد باشا بذلك ، اتفقوا جميعاً على عقد المجلس بعد أن يجتمعوا أولاً بأعضائه ويتفاهموا معهم على عمل مفيد .

ولما أخبرت الخديو بمسعى من مبدئه إلى نهايته لم يرق فى نظره أن أظهار بذلك التدخل ، فدافعت عن عملى بأننى تدخلت بصفة شخصية محضة لم يشعر أحد بها .

وفي ١٢ اكتوبر قابل مستر جراهام الخديو وحادثه فى الحالة الحاضرة ، وجرى الكلام عن الحزب الوطنى فقال جراهام إنه الآن فى هبوط ولا قيمة لتهديداته ، وعن مجلس شورى القوانين فقال إنه يوجد شقاق بين الأعضاء فيما يختص بطلب الدستور ؛ حتى إن بعض الأعضاء خرجوا من الجلسة حينما علموا أن المناقشة ستدور حول هذا الموضوع — يقصد بذلك طلبه سعودى باشا — والبعض لم يحضر الجلسة وسافر إلى بلده ومنهم فتح الله بركات بك وآخرون وكلهم مستاءون من اسماعيل أباطه باشا لأنه قال عنهم لوزير الخارجية الانجليزية إن الحكومة رشتهم فأمنتهم على مراكرهم الحالية .



وفي ١٥ أكتوبر قابلت
بطرس غالى باشا فعلت منه أن
جراهام قابله وحدثه عن ضعف
الحزب الوطنى، فأجابه الباشا بأن
ذلك صحيح، ولكن ظهر ما هو أهم
وهو حزب الأمة، فاعترف بذلك
جراهام؛ وقال لى بطرس باشا:
«إن الغرض من ذلك هو أن نؤم
الانجليز بوجود قوة تخيفهم فى
البلاد حتى لا يعتقدوا أن الجوقد
خلا لهم».

عزوف مصر بتركيا وانجلترا.

في ١٦ أكتوبر تقابل جورست مع
الحديو لأول مرة بعد رجوعهما من أوروبا. وعقب المقابلة اجتمع سموه بطرس
غالى باشا واطلعه على كل ما دار بينهما.

وفي المساء صحبتى سموه معه للتنزه، وكان فى الانتظار هناك اسماعيل اباضه باشا
ولما اجتمعنا نحن الثلاثة علمنا من سموه أن مقابلة جورست له كانت ودية كالعادة،
وأنه تحدث عن حالة أوروبا العمومية: النمسا وبلغاريا وكريد وسياسة انجلترا مع تركيا،
وفهم سموه أن الانجليز سيعضدون الأتراك إلى النهاية؛ ولكن النتيجة ستكون اعتراف
أوروبا باستقلال بلغاريا وبضم البوسنة والهرسك للنمسا وكريد لليونان. وقد ظهر
للخديو أن انجلترا لا يمكن أن تخرج بلا غم يخصها، ويقول إنه تجرى مخابرات بين
هذه الدولة والأتراك بتعديل بعض نصوص فرمان مصر، بأن يكون لها حق فى عقد
قرض بدون مراجعة الدولة، وهى نقطة خطيرة على مصر لأن مصر تؤول للمصريين،
ويؤول المصريون إلى نير انجلترا، خصوصاً إذا تم للأتراك إلغاء الامتيازات فذلك
يسرى على مصر فتصبح بذلك مستقلة فعلا بالنسبة لأوروبا، وربما تشتري مصر من
الدولة الجزية بدفع ملايين معدودة فتصبح بذلك مستقلة بالنسبة لتركيا ويكون الخطر
على مصر عظيماً.

جورست واسماعيل أباطه باشا : وقد أبدى جورست استياءه من أباطه باشا .
لأنه لما تكلم مع وزير الخارجية بلندرة ، لم يظهر له أن جورست مساعد للمصريين . مع
أن الباشا قال للخديو إن وزير الخارجية لما سأله إن كان قد حصل كلام بخصوص قانون
المديريات مع جورست . فأجاب الباشا بأن المعتمد أعطى ما يمكنه إعطاؤه ؛ وكذلك
قال جورست للخديو : أنت طلبت مني أن أساعد أباطه باشا . لأنه أحسن أعضاء
مجلس الشورى . وقد فعلت وقابلته وتناقشت معه ، فلما ذهب إلى لندره لم يهتم بي ، وعمل
كل شيء بدون رأيي مع أني حين سألني وزير الخارجية عما إذا كان يحسن مقابلة
أباطه باشا أجبت بالإيجاب . .

وظهر من كلام جورست أنه يلوم الخديو على وصايته له باسماعيل أباطه باشا .
ظهر أيضاً أن الحكومة الانجليزية لم تعطه أوامر بخصوص عمل تغييرات في حالة
مصر ، لأنها مشغولة بالمسألة الشرقية ؛ وعليه فلا أمل للمصريين في شيء . .

الدستور : ولما وقف أباطه باشا على ذلك قال : « إننا سنعمل الواجب علينا ،
فسيجتمع مجلس الشورى في ٣١ أكتوبر ، ويقرر طلب عمل قانون لاشتراك الأمة
في إدارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه . ولا نقول برلمان
ولا قانون سنة ١٨٨٢ ؛ وسأسافر بعد أربعة أيام للاجتماع مع إخواني أعضاء المجلس
وزرتب بيننا الخطة . ونجمع الأعضاء كلهم معنا إن أمكن ، وتوجه للحكومة ، ونعرض
طلبنا . وننتظر حتى اجتمع الجمعية العمومية في فبراير سنة ١٩٠٩ . فتؤيد طلبنا ؛ وبعدئذ
إن لم تحرك الحكومة ساكناً نعصب ولا تتوجه للمجلس . » غير أنه نظراً لما عليه
الخديو من استياء الانجليز من تأخير مجلس الشورى في إنجاز الأعمال ، وأنهم عزموا
على استصدار دكرتو بأنه إذا لم يبد المجلس رأيه في مسألة عرضت عليه في مدة معينة
يعتبر كأنه صدق عليها . فقد وعد أباطه باشا أن يحض إخوانه على إنهاء ما هو باق
تحت النظر ، مثل لائحة المعاشات ، ولوائح القضاء الشرعي ، وغيرها .

أما تعديل مجالس المديريات فإن المجلس يقرر تأخيره حتى تنظر الحكومة في
طلبه الخاص بإنشاء مجلس نيابي .

وتقرر أن يتوجه أباطه باشا ويترك بطاقته عند جورست . ولا يطلب مقابلته
لأنه ربما رفض ، كما أنه رفض استقبال علي شعراوي باشا من قبل ؛ وعند رجوعي مع
اسماعيل أباطه باشا إلى القاهرة ، فكرنا في أنه ربما يكون كلام جورست من باب

الايهام الذي يقصد به تثييط الهم للمصريين فلا يجر كون ساكناً .

وقد بلغنى من بطرس غالى باشا ، ثم من الخديو . أن المستشار المالى كلم سموه بخصوص الجرائد العربية . وكانت الاجابة مثل ما أجيب به جراهام . وقد قال لى الباشا إن المستشار قال له : كيف يمكن طلب البرلمان مع وجود الاحتلال ١١ ،

مع استيراد عباسى أيضاً . فى أول يوم من رمضان ، أهان الخديو بعض موظفى سراى رأس التين بالسب الشديد ، وعاقبهم باستقطاع أيام من مرتباتهم ؛ ووقع مثل ذلك فى سراى المنتزه ؛ واستمرت هذه العاصفة الاستبدادية عدة أسابيع .

وقد شاهدت بعينى أنه حقق على شخصين من الموظفين فى سن الشيخوخة ، فطردهما من الخدمة بعد توبيخ شديد ؛ وغضب على تركى يعمل بوظيفة وقاد ، فدعا إليه بعض العساكر السود ، وأمر أقوامهم وأضخمهم — حتى إنه كان يلقب بالبهلوان — بأن يمسك به (يحتضنه) ، وأخذ الخديو يضربه بسوط كان معه ضرباً مؤلماً ، وهو يقول له بالتركية : « انت عربيت الأتراك وأهالى شواطىء البحر الأسود . انت أتلقت وابورات الكهرباء بسراى القبة ، فحرق خزائنا » ، أما التركى ، فكان يتلقى الضربات ولا يتأوه . ولا يريد على أن يقول : « العفو العفوا » ، ولما تعب الخديو من ضربه ، تركه وأمر بطرده من الخدمة .

واستمر الضرب والسب وخضم المرتبات وكذلك الانذارات ، وكل ذلك لأقل هفوة ، فكان موظفو السراى فى ازعاج دائم ؛ وكان الخديو يعانى مثل هذا الاضطراب فى ظل هذه الحياة العاصفة .

نظارة بطرسى غالى باشا . فى ١٩ أكتوبر ، عاد مصطفى فهمى باشا من أوروبا ، فذاعت الإشاعة بعزمه على الاستقالة ، لأن صحته ليست على ما يرام ، ورددتها الصحف . وفى ٢٦ منه ، قابلت بطرس باشا . فأبلغنى أنه تكلم مع الخديو فى إدخاله ضمن النظارة التى ستشكل ، وذاعت إشاعة بأنى سأعين ناظراً للمعارف ؛ ولم أسأل بطرس باشا عن التفاصيل . ولا عن أفكار الخديو ، وما قاله بخصوصى ، حتى لا أبدى له اهتمامى ؛ ولكنه لما سألنى عما إذا كنت مسروراً بذلك ، أجبت بالإيجاب .

وفى ٥ نوفمبر عاد الخديو إلى مصر ، ومعه النظار والمستشار المالى ورجال المعية ؛ وبعد أن اختلى بالنظار والمستشار معاً ، اختلى بالآخر وحده مدة طويلة ، ثم شار كهما

بطرس غالى باشا ؛ وعلمت أن المستشار قال للخديو إن مصطفى فهمى باشا سيطلب مقابلة خصوصية ، وربما التمس بعض أشياء ففهم سموه أنه سيلتمس إحالته على المعاش بشروط خاصة مثل إعطاء مكافأة أو غيرها ، فأجابه الخديو بأنه ليس عنده شيء يعطيه .

وفى ٩ نوفمبر أخبرنى الخديو أن مصطفى فهمى باشا أرسل يطلب مقابلة خصوصية لليوم التالى وقال : « إنه لا يبعد أن يكون هذا الطلب لتقديم الاستقالة ، وعليه يلزم أن ترسل لى فى القبة اسماعيل أباطه باشا ، وتمر على بطرس باشا وتستحضره معه هناك » .

فنفذت الأمر وتوجهت مع الثانى ؛ وبعد مناقشة طويلة قر الرأى على أن الخديو يطلب جورست الساعة العاشرة يوم ١٠ منه ، ويحدد لمصطفى فهمى باشا الساعة الرابعة مساء من اليوم نفسه ؛ وفى أثناء الكلام مع جورست يخبره بطلب فهمى باشا ، فان علم أن سبب طلب المقابلة هو تقديم الاستقالة فيتكلم سموه مع جورست فى الخلف ؛ والخديو يفضل بطرس باشا على نغرى باشا ولو أنه مسيحي ؛ وقد كان يفضل الثانى ولكن تأثر بمساعي اسماعيل أباطه باشا فى هذا الاختيار وقال إننى سأطلب من جورست تعيين بطرس رئيساً للنظار ، وأقول له إننى ضامن له بحيث لو حصل منه ما لا يرضى فاقبأطلب منه الاستقالة .

وفى ١٠ منه حضر جورست حسب الاتفاق وتحدث مع الخديو نحو الساعتين أولاً فى أمور عادية ؛ ثم عطفاً على مسألة مصطفى فهمى باشا ، فقال جورست إن طلب الباشا للشول بين يدي الخديو هو لأجل تقديم الاستقالة فقال سموه عندئذ يجب طبقاً لاتفاقية إنجلترا مع مصر أن تتكلم سويماً فيما يقع بعد هذه الاستقالة ؛ فقال جورست إننى لم أتحدث فى هذا الشأن معكم لأنى أرى ألا أتدخل فيما بينكم ورئيس نظارتكم ؛ وأخيراً دار الكلام على من يخلف مصطفى فهمى باشا ، فقال الخديو إن كل الحل الآن علىّ وعليك ؛ فنحن نريد رجالاً يعملون ونغرى باشا و بطرس باشا كلاهما يتفق على دخولهما فى النظارة الجديدة من أول الصيف ، والأول يظهر لى أنه لا يتحمل هذا العبء أما الثانى فإنه يعول عليه ؛ فقال جورست : « وهلا يحصل انتقاد من الأهالى بتعيين رئيس قبطى ؟ » قال : « إنه قبطى ولكنه مصرى ؛ أما نوبار فلم يكن مصرياً .. » ثم اتفق الحال على أنه إذا تراءى تعيين بطرس باشا رئيساً للنظار فبقى معه نظارة الخارجية ولا تعطى له الداخلية ؛ ثم قال الخديو لجورست : « أنا لا أريد أن أضغط على فكرك من حيث تعيين بطرس باشا ، فلنا أن نتروى فى هذه المسألة ونقرر نهائياً ما يجب عمله بعد مقابلة مصطفى فهمى باشا مساء هذا اليوم . » فقال جورست : « لا لا أنا موافق منذ الآن . » وبعد ذلك قال

جورست عن اختيار النظار إنه يحسن أن يكون ذلك باتفاق سموه مع الرئيس الجديد .



سعد زغلول باشا

ثم تكلم جورست عن سعد باشا ، فقال إنه مستاء جداً منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر ، ولكنه إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه ما يسوؤنا - يعني أنه خائف من لسانه وأعماله - فإذا استصوب الخديو بقي مدة شهرين أو ثلاثة ، ثم تعمل طريقة لإخراجه .

قال الخديو : وإن بطرس باشا قال لي إذا طلب الانجليز إبقاء سعد ، فتركه لي وأنا أعرف ما أفعله لخروجه .

ثم حضر مصطفى فهمي باشا وقدم استقالته شفويّاً وقبلت استقالته ؛ وحضر جورست وتكلم مع الخديو في النظار الجدد وأشار بتعيين مصطفى ماهر باشا للداخلية ونزولاً على رأى المستشارين الذين اجتمعوا عنده ؛ فقال الخديو عنه إنه طيب ومجتهد ولكنه ذو أغراض شخصية فهو ليس كباقي المرشحين من حيث النزاهة .

ثم دعا الخديو أمامه بحضور جورست ، وأمرني بالتوجه لمصطفى فهمي باشا لإرجوعه ألا يتكلم عن مقابلته مع سموه اليوم ، حتى تنتهي مقابلة جورست وإن لم أجدّه فأترك له إفادة بذلك ، ففعلت .

ثم حضر بطرس باشا مع أباطه باشا وكان لديه قبل ذلك للنظر في اختيار النظار الجدد ولاجل أن يقنعه بإبقاء الخارجية في عهده فقبل ، أما سبب إرسال مصطفى باشا فهو لمرضين : الأول للوثوق منه أن الاستقالة تشمل النظارة بأجمعها لا عن شخصه فقط ، والثاني حتى يأتي رد من إنجلترا بالموافقة على تعيين بطرس رئيساً للنظار .

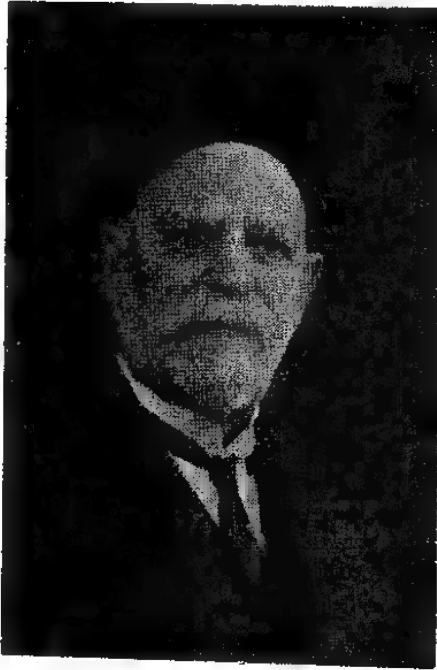
وفي ١١ نوفمبر جمع مصطفى فهمي باشا جميع النظار في منزله ، وأخبرهم بأنه رفع استقالته للجناب العالي ، وشكرهم على مساعدتهم له في مدة رياسته .

وعلمت من الخديو أن جورست عرض على سموه اسم سنا باشا ليكون في النظارة الجديدة ، وذلك مكافأة له على خدماته وتطنيباً لخاطره نظير خروجه بصفة غير مرضية من إدارة البريد ؛ فقال له سموه إنه يحب سنا باشا ويرى فيه الكفاءة ، ولكن بوجود ناظرين مسيحيين لا يروق في أعين الناس ، ولذا سحب جورست اسمه .

وعلمت أن النظارة ستشكل على هذا النحو :

بطرس غالى للرئاسة والخارجية - سعد للعارف - إسماعيل سرى للأشغال
والحرية - نحرى باشا للبالية - محمد سعيد للداخلية - حسين رشدى للحقانية .
وقد سئل جورست عن رأيه فى إبراهيم نجيب باشا فقال إنه لا يستحسن وجوده
ليس فى النظارة فقط بل وفى وكالة الداخلية أيضاً .

وسمعت من الخديو أن يوسف صديق بك تكلم معه فى تعيين البرنس حسين كامل
باشا رئيساً للنظار ؛ ويظن سموه أن البك مدفوع سراً من البرنس نفسه ؛ ولكن
الخديو قال إنه يظن أن البرنس لا يرغب فى هذا التعيين وقطع الحديث ، فلم يجرؤ
يوسف بك أن يلح حتى لا يبدو هذا الإيعاز .



إسماعيل سرى باشا



محمد سعيد باشا

وفى ١٢ نوفمبر أنبأ جورست وزارة الخارجية تلغرافياً بتعيين بطرس باشا رئيساً
للنظارة الجديدة ، وتقرر أن يكون رئيس النظار مستولاً أمام الخديو ، وكل ناظر مستول
أمام الرئيس - وهذه سلطة جديدة منحت لبطرس باشا - واتفق جورست مع الخديو
على ذلك ، وعلى أنه إذا حصل خلاف بين سعد باشا ودنلوب فعلى سعد أن يرفع
الخلاف لبطرس ، وهذا ينظر فى الأمر .

وقد فاتح بطرس باشا الخديو فيما إذا كان يستحسن تعييني ناظراً للبالية بدلا من
نخري باشا إذا امتنع عن قبول هذا المنصب ، فلم يجبه الخديو ، بل قال له : لا . لا .
يلزم أن تلح على نخري باشا حتى يقبل ؛ وإذا رفض فأنا أرسل وأطلبه وهو لا يتأخر
عن القبول . . . وشفع ذلك بقوله إنه لا يستغنى عني في الديوان . ثم حضر جورست
وعرض على الخديو برقية وزير الخارجية بالموافقة على تعيين بطرس باشا فشكره سموه
على معاونته . وفي الحال حضر الباشا وتسلم الأمر بتعيينه . وتوجه للنظار الجدد وتكلم
معهم فوافقوا جميعاً ما عدا نخري باشا .

وبعد ذلك أخذنا نفكر في اختيار ناظر للبالية ، وكان معنا الشيخ علي يوسف ؛
فأشرت على الخديو بتعيين احمد حشمت باشا وكيل حزب الإصلاح ؛ وبعد المداولة
والمخاطبة مع جورست اتفق الرأي على تعيين احمد حشمت باشا بدلا من نخري باشا .



أحمد حشمت باشا



حسين رشدي باشا

وفي ١٣ نوفمبر حضر بطرس باشا ومعه خطاب بتشكيل النظارة الجديدة وأمر
بتعيين النظار ، فعرضت الأول على الخديو ، وأمضيت منه الأمر وهنأت الجميع ،
ودعوتهم لتناول الغداء عندى يوم ١٨ نوفمبر .

ثم التمس من الخديو أن يكلمهم في مسألة الأمن وأن يلفت نظرهم إليها ، فخطبهم

بالفعل في هذا الموضوع وغيره ، وهناك وأعرب لهم عن ثقته وتأيدده ، فانصرفوا شاكرين .

وكان في العزم أن يتوجهوا جماعة واحدة كما ذهبوا مع بطرس باشا إلى الوكالة البريطانية ، فاستصوب الخديو أن يتوجهوا متفرقين حتى لا يقال إنهم خرجوا من لندن الخديو لا بداء خضوعهم لجورست ، وكلفني أن أبدى لبطرس باشا هذه الملاحظة فوافق الباشا على رأي سموه .

وعلمت أن الخديو كان قد كلف بطرس باشا بالتحدث مع جورست لتعيين أحمد زكي باشا للحريية ، فأجاب بأنه لا يحسن الآن أن يعين أحد من المعينة لئلا يعترض كرومر عليه . وعلى ذلك فقد صار من اللائق ألا يفتاحه في دخوله في النظارة ؛ وربما عرض جورست اسما آخر للحريية مثل عبد العزيز عزت باشا ؛ وقال لي الخديو إنه سعى كثيراً لدى الانجليز لمل منصب في النظارة ، ولكن خشية أن يقع شقاق بين سموه وجورست قرر إحالة هذه النظارة على ناظر الأشغال .

مدير الأوقاف العمومية الجديد . وفي ١٧ نوفمبر أمرني الخديو بأن أحرر

الأمر القاضي بتعيين خليل حمادة باشا أمين جمر ك الاسكندرية مديراً للأوقاف العمومية ؛ ويظهر أنه كان متردداً في تعييني في الأوقاف وذاعت الاشاعة بأنه قر الرأي على انتخابي مع أنه لم يفتاحني أحد في هذا الأمر بعد كلام بطرس غالي باشا معي يوم ١٢ نوفمبر .

ولم يرز المستشار المالي وغيره عن تعيين حمادة باشا في الأوقاف ، ولكن الخديو قال للمستشار إن محمد سعيد باشا هو المتكفل به فقبل .

ثم كلف الخديو محمد سعيد باشا بارسال برقية باستحضار حمادة باشا وأن



خليل حمادة باشا

يتوجه إليه في سراى القبة صباحاً قبل أن يسافر سموه إلى بليس . فجاء الباشا ونمت المسألة . وبعد ذلك صدر الأمر وصلته لخليل حمادة باشا ثم رافقته إلى الأوقاف ، وقدمت له الرؤساء وخطبت فيهم مظهراً ثقة الجناب العالى فى المدير الجديد لأنه انتخبه لجدارته وإخلاصه ؛ فعليهم أن يساعدوه كما ساعدوا سلفه ، وأظهرت لهم أن المصلحة تقدمت فى السنوات الأخيرة باجتهادهم وإخلاصهم ولكن يجب عليهم أن يضاعفوا العناية والمشاركة فقام دلاور بك مدير الإدارة والحسابات وشكرنى على ما قلته بالنسبة للموظفين ووعد بأنهم جميعاً سيشتغلون يداً واحدة . ثم قام المدير الجديد وطلب منهم المساعدة وقال إنه لا يصل إلى الغاية التى يرمى إليها الجناب العالى من تقدم هذه المصلحة إلا إذا تعاونوا جميعاً ، وحثهم على العمل وعلى النظام ، ثم ودعت المدير وانصرفت .

النظار الجديد والوزهر . وفى نفس ذلك اليوم تناول النظار ورئيسهم ومدير الأوقاف الجديد طعام الغداء على مائدتى ؛ وبعد الانتهاء دارت مناقشة عنيفة بين سعد باشا وحسين رشدى باشا حول الأزهر ، فقال الأول : « إن الإصلاح الذى تقرر ما هو إلا حبر على ورق (*) » لأنه لا توجد المعدات اللازمة لهذا الإصلاح ، فلا يتوفر المدرسون اللازمون فى العلوم العصرية للمعاهد الدينية ، والمشايخ الموجودون لا يمكنهم القيام بما يتطلبه النظام الجديد . .

فقال رشدى باشا : « نأخذ من دار العلوم ومن المتخرجين فى مدرسة القضاء مساعدين للشايخ ، وكذا نستحضر من الخارج من يلزم . » فرد عليه سعد باشا بأن هذا لا يمكن إفاشتد الجدال حتى قال رشدى باشا : « أنت يا سعد لا تريد إلا بقاء مدرسة القضاء الشرعى ، وتريد نحو الأزهر . »

وفى ٢٢ منه بلغنى من بطرس باشا أنه حصل خلاف بين ناظر المعارف والمستشار المالى ، فاستدعاهما رئيس النظار وفصل فى الخلاف ، وكان الحق بيد المستشار ، فنضع سعد باشا للحكم . وكان الخلاف بخصوص تغيير بعض المواد المتعلقة بالتعليم . وأبلغنى رشدى باشا أن نظارة المعارف كانت تريد استمرار السير على تأويلها فى صالحها ، ولكن المستشار يريد تأويلها بغير ذلك ؛ وعلى رأى حسين رشدى باشا يكون الحق بيد سعد باشا .

التهاتف للرسنور . كان يوم ٩ نوفمبر يوم عيد ميلاد ملك الانجليز ؛ ولم

(*) سباق تفصيل ذلك .

يحدث وقوف تحت العلم الإنجليزي كالعادة ، ولكن الخديو ونظاره والمستشار المالي ورجال المعية وقفوا في الشرفة المطلة على ميدان عابدين أثناء الاستعراض ؛ ولما انتهى صدحت الموسيقى بالسلام الملكي ، وقبل أن تصدح بالسلام الخديوي صاح طلبة مدرسة الحقوق ، وكانوا منتشرين فوق سطح المدرسة وفي حديقتها ، وكثير من الأهالي الواقفين بجوارها : « يعيش الخديو » وكرروها ثلاثاً ؛ و « يعيش الدستور » وكرروها ثلاثاً . ولما انتهوا صدحت الموسيقى بالسلام الخديوي ؛ فرد عليها الطلبة والأهالي « أفندمو جوق بشا ، ثلاثاً » وقد أعجب الجميع بنظام الطلبة والترتيب بحيث كان يخيل للسامع والرائي أن هذه المظاهرة كانت ضمن برنامج الاحتفال الإنجليزي .

رسالة تهديد للخديو وفي ١٤ منه وردت رسالة للجناب الخديوي بامضاء « أحد رجال جمعية الانتقام المصري » جاء فيها : « يا أيها الأمير ؛ إن المفرقات الجهنمية ، التي تنسف الأرض ، قد أعدت لنفسك بعربتك وخيولها ومن يكون معك فيها أثناء مرورك رغم أنف جواسيسك وحرسك . فاعزل بطرس رئيس المحكمة المختصة واحذر حيث لا يقى الحذر والمدة خمسة عشر يوماً من تاريخه . »

وكان رأى الخديو أن محرر هذا الخطاب هو أحد رجال الحزب الوطني من أتباع محمد بك فريد .

الإنجليز يفتشون بالاحتياطي . في ٢٢ نوفمبر سألت مشاقة باشا الذي كان مراقباً لخزينة المالية ، عن كيفية استعمال مبلغ احتياطي الحكومة ، فقال إنه في ذات يوم طلب منه قسان كوربت المستشار المالي السابق أن يكتب كشفاً بالأسهم التي يمكن للحكومة المصرية شراؤها بالذهب المخزون في صندوق الدين وتحول بعد الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية للحكومة المصرية ، فصدع بالأمر وقدم إليه كشفاً بعد أن دقق في اختيار الأسهم المطلوبة ، وعرضه على كرومر . وبعد مدة علم أن المستشار كلف السير ارنست كاسل شراء أسهم لم تدرج في الكشف وهي أسهم القنصلية الإنجليزية وأسهم الترنسفال ؛ وأرسل مشاقة باشا تحت إمضائه وحده شيكاً بمبلغ مليون وثلاثمائة ألف جنيه باسم السير ارنست كاسل قيمة ما اشتراه من الأسهم ؛ ولا بد أنه بعد خروج مشاقة باشا استمر الحال على ذلك حتى تحول الاحتياطي إلى أسهم سعرها الآن في هبوط مستمر ولا بد أن اختيار أسهم القنصلية الإنجليزية وأسهم الترنسفال كان

لغاية وهي خدمة الحكومتين الانجليزية والترنسفالية ، لأن هذه الاسهم كانت وقت الشراء مرتفعة القيمة ، ثم هبطت بعد ذلك .

ولم يعلم أحد هذا السر إلا كوربت وكرومر ومشاقة وبعض الموظفين الانجليز .

الانجليز والوظائف . في ٢٨ نوفمبر دار حديث بيني وبين بطرس غالى باشا ورأى اشيا معاً ضرورة تغيير مستر هول ناظر مدرسة الحقوق ؛ وكان دنلوب قد طلب استحضار ستة وأربعين معلماً انجليزياً في السنة الماضية ، ولكن جورست خفض هذا العدد إلى ستة عشر . وفي هذه السنة خفض العدد المطلوب إلى أربعة ، وقرر أنهم منذ الآن فصاعداً لن يستحضروا سوى الضروري . وقال جورست أيضاً إنه يعلم بأن الذين استحضروا شبان ليس لأغلبهم نصيب كبير في الأدب والعلم ، هذا مع أن جورست هو الذى أشار بتعيين مستر هول لنظارة مدرسة الحقوق ؛ أما بطرس فكان من رأيه تعيين ناظر مصرى ووكيل انجليزى له .

الخديو والاعمال الهامة . ذكرنا أن جورست مذ عين معتمداً بريطانياً في مصر ، قد ترك الاعمال الداخلية للخديو يتصرف فيها ؛ وقد كان الخديو مهتماً بمباشرة هذه الاعمال . وفي أثناء حديثي المشار إليه مع بطرس باشا قلت له إن سموه يجتهد جداً مع النظار في مباشرة الاعمال وأن هذا هو اللازم ، فأظهر الباشا سروره من هذا الاشتراك . وأشارت عليه بضرورة زيارة سموه للديريات لأنه لم يزرها منذ بعيد ، فيحسن أن يتصل الآن بالشعب ، خصوصاً بعد مزاعم الحزب الوطنى عن سموه ، كما سياتى .

والواقع أن سموه كان يهتم بتصريف الأمور اهتماماً متواصلاً حتى إنه عند وجوده بالقبة كان يأمر بحضور رئيس النظار أو بعض النظار مع الرئيس وفي الغالب محمد سعيد باشا واسماعيل سرى باشا ليتناقش معهم في الأمور وكان عما اهتم به مسألة اختيار المديرين ثم مسائل الطلبة . وكان طلبة مدرسة الهندسة قد اعتصموا لأن نظارة المعارف قررت حضورهم ثلاثة أيام في الاسبوع لغاية الظهر فقط والثلاثة الأخرى لبعده الظهر ؛ وكان المتبع أن يحضروا للظهر فقط كل يوم ، فهاجوا وطلبوا الرجوع للقرار الاول مع أن النظارة لم تغيره إلا لشكاية علوى باشا الذى قال للنظارة إن المعارف تساعد الطلبة على البطالة فإذا لم يشتغلوا بعد الظهر قضوا أوقاتهم في اللهو والمقاهى .

وقد ساعدهم بعض الأساتذة الانجليز لطلب الرجوع للقرار الأول ، ولكن الحكومة قررت عقاباً لهذا الاعتصاب تعطيل الدروس شهرين جزاء للطلبة وعبرة لغيرهم ، وعزمت على عقاب كل مدرسة تكرر هذا العمل ، فهاب التسلامدة العقاب وسكتوا ، بعد أن كان تلامذة الحقوق قرروا الاعتصاب أيضاً مجاملة لطلبة الهندسة .

وكان قد بلغ الداخلية أن الطلبة سيوقعون عربة سموه يوم الجمعة عند ذهابه لمسجد السيدة زينب ، فأعطيت أوامر للبوليس باتخاذ الاحتياطات الشديدة ، ومنع الناس من الوقوف على الأرصفة مع أن الخديو نبه بأن يكونوا فوقها ، ومنع أيضاً الاحتشاد في الطرقات . الخ . حتى خيل للإنسان أنه سيحدث شيء مضر من الطلبة ، ولكنهم وقعوا عريضة فقط يتبرأون فيها مما ينسب الانجليز من أمور لم تخطر ببالهم ويؤكدون حسن إخلاصهم .

وكذلك كان يشغل الخديو مع بطرس باشا وناظر الحقانية والقاضى والمفتى لحل المسائل الموقوفة المختصة بلوائح المحاكم الشرعية التى بعد أن صادق عليها القاضى وأمضاها عدل عنها لأنه يريد إثبات الولاية العامة له ، ولكن الحقانية رأت أن الولاية العامة هي للخديو وليست للقاضى .

مجلس شورى القوانين والدستور . وعنى سموه أيضاً بما سيعرضه مجلس شورى القوانين فى أول ديسمبر من طلب مجلس نيابى ؛ وقد اتفق بطرس باشا مع رئيس المجلس على أن يطلبوا نظاماً كافياً لاشتراك الأمة مع الحكومة فى إدارة شئونها الداخلية ، عدا ما يختص بالمعاهدات الدولية .

أى أنهم لا يأتون بكلمة مجلس نيابى ، إنما يطلبون كل ما يريدونه . وقال لهم بطرس باشا إني سأقول رداً على ذلك إنكم الآن مشتركون مع الحكومة ؛ وقد علم جورست بذلك فوافق كما أنه وافق على طرح لوائح التعليم على مجلس الشورى .

وفى أول ديسمبر عقد المجلس جلسته . وبعد أن كان الانقسام موجوداً بين أعضائه ؛ إذ يريد البعض طلب مجلس نيابى ، وهم محمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا ومحمود عبد الغفار بك ، ومعهم اثنين أو ثلاثة آخرون ؛ والبعض الآخر وهم جماعة اسماعيل أباطه باشا يرون طلب نظام بدلاً من كلمة مجلس نيابى يضمن لإشراك الأمة الفعلية مع الحكومة . انضمت آراؤهم على ما يأتى : . يطلب المجلس من حكومة

الجناب العالي إعداد مشروع قانون بمنح الامة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وفي تدبير شئونها الأهلية ، وأن يكون لها رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي . وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومي وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ، وبعد وضع هذا القانون يقدم إلى مجلس شورى القوانين لأبداء رأيه فيه وهذا وذلك عملاً بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامي .

وبذلك عدل الأعضاء عن كلمة مجلس نيابي .

ولم يحضر هذا القرار شيخ الجامع الأزهر فإنه قام من الجلسة وانسحب قبل انتهائها أما القاضي فلم يحضر مطلقاً .

وقد كنت بعد ظهر هذا اليوم مع الشيخ علي يوسف عند الحديو بالقبة ، ولما سمع بما وقع في الجلسة قال : « علي بطرس باشا الآن أن يشتغل عند الآخرين . (يعني الانجليز) » وهذا دليل على استحسان سموه لما قرره مجلس الشورى .

اضطراب الامن . في ٢ ديسمبر زار السير جورست الحديو ومكث معه طويلاً ، وكان موضوع الحديث أولاً اضطراب الامن ، وقد عرفه الحديو أن الناس يخشون السفر للأرياف مخافة القتل ، وروى له حادثة وقعت لشكيب باشا ؛ وهي أنه سرقت بعض أجزاء من وابور الري الذي بأرضه ولم يتمكن من استرجاعها إلا بعد إرسال رشوة لسارقها ؛ وقد حضر اللصوص هذا العام أيضاً لتكرار ما عملوه في العام الماضي ، ولكن الحفيظ أطلق عليهم الرصاص ليلاً ، فأصاب أحدهم وظهر أنه ابن مأذون الناحية .

وروى مظلوم باشا أن أحد الكبراء كان يريد أن يشتري عزة ولكنه توقف خوفاً من سطوة الأشقياء عليها وربما قتلوه ؛ وقال الحديو إنه إن استمر الحال على ذلك لابد وأن تهبط أسعار الأطباء ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الضرر . فأجاب جورست بأنه سيبحث عن علاج لهذه المسألة .

قاضي مصر والولاية الشرعية . في عصر ٧ ديسمبر بينما كنت أعرض بعض

الأعمال على الخديو إذ حضر خطاب من محمد القاضي جمال الدين افندي فقضه وقرأه، ثم بعدها أمرني أن أستدعي بطرس غالي باشا وحسين رشدي باشا فحضرا وتداولوا مع سموه . وقد علمت أن القاضي يريد أن يجعل نفسه خديوياً لمصر ، بمعنى أن سموه يكون الخديو السياسي ، والقاضي يكون الخديو الشرعي ؛ فلأول الولاية العامة الادارية وللثاني الولاية العامة الشرعية !! وبعد ذلك ذهب سموه للقبة وبقي بطرس باشا ورشدي باشا يتداولان ثم اتفقا على استشارة جورست في إرسال محمود شكري باشا للاستانة للداوله مع أولى الشأن في دعاوى القاضي .

وقد استدعاني بطرس باشا بعدها ، وطلب الى إرسال إشارة تليفونية للجناب العالي في القبة أقول فيها إنه تم الاتفاق على انتداب محمود شكري باشا للسفر الى الاستانة ، وطلب صدور الأمر ليحضر لمقابلته .

المشادة بين الخديو والحزب الوطني . في ١١ ديسمبر تقابل الشيخ على يوسف مع الخديو وكنت حاضراً ، فأظهر جنابه استيائه الكبير مما يفترى به عليه اللواء والحزب الوطني من خيائته للوطن وقال : كيف أقضي خمسة عشر عاماً في حروب عنيفة مع الانجليز ، والآل بنسي هؤلاء المفترون ذلك ، ويقولون إني خائن ، ولوادعوا شيئاً آخر لما صعب علي ، ولكن لا يمكن أن أكون خائناً .

وقد كانوا يظهرون للعالم أن الأمة جميعها معهم في هذا الاعتقاد ، ولكن موقف الجمهور في يوم الاحتفال بالمحمل ، قد كشف سر هذا الحزب وبدأ على الوجوه السرور والانشرح .

فمن وقت ركوب في العربة حتى المصطبة ثم أثناء رجوعي لعابدين كان الهدوء سائداً ، ولم يقع إلا خروج بعض الشباب في شرفة أحد المنازل بشارع محمد علي وصياحهم : يعيش الخديو . يعيش الدستور . ثم عند المنشية أراد بعضهم أن يهتف كذلك فغطى على صياحهم زغرودة النساء .

وبالاختصار فان يوم أمس كان من الأدلة الواضحة على أن الأهالي مسلمون . وكان الحزب الوطني يثير الطلبة ، ولكنهم عرفوا الآن أن لا فائدة تعود عليهم من الهتاف والصياح ، وأصبحوا لا يذعنون لاشارة الحزب الوطني مثل ما كانوا يذعنون ؛ والآن انكشف الستار وظهر أنه لا معضد للحزب من الأهالي ، وهذه ترصية عظيمة لشخصي فالحمد لله .

نرسل الخديو في الانتخابات . في ١٣ ديسمبر بعد صلاة الجمعة في المطراوى (بالمطرية) رجعنا مع الخديو ، وبعدها حضر المحافظ ومحمد شكرى باشا مدير المنوفية ؛ وبعد الغداء تحدث سموه في مسائل الانتخابات فقال المدير : إن هلباوى بك رشح نفسه للانتخاب في مديريته ، وكذلك احمد لطفى السيد بك مدير الجريدة . ، قال الجناب العالى ، إنه تحدث الأعيب مع بعض المرشحين للانتخاب ، فمن ذلك ما حصل من الدمرداش فانه حضر مشايخ اليومية وحلفهم بالطلاق ألا يساعدوا أحداً خلافاً لأنه كان أحس بحركة ضده لاسقاطه من الجمعية العمومية ، واستبداله بضابط في المعاش اسمه ابراهيم راجى بك ، فلولا هذه الألوية لسقط الدمرداش ، لأن راجى أخذ فوق الستين صوتاً ولكن الشيخ نال فوق المائة والعشرين .

ومما يؤسف له أن الخديو صرح لنا بأنه عمل بواسطة أعوانه لاسقاط الشيخ فلم يفلح ولم يكن من الحكمة أن يتحدث الخديو بمثل هذا الكلام في مثل هذا المجلس . كذلك قال الخديو إنه لما قابل جورست في المرة الأخيرة وحدثه هذا عن كثرة الاضطراب في مصر أجابه الخديو بأنه لا أهمية لذلك ولا خوف منه ، وقال له إن الشاهد على ما يقوله هو أن أهالى العاصمة وقدرهم نصف مليون لم يحضر منهم للأقسام يوم الانتخاب إلا ألف وخمسمائة شخص ، فدهش جورست لذلك ، ودون هذا الكلام في مفكرته حتى يسأل مستشار الداخلية في هذا الأمر ؛ وقد كان عما يسوء كل مصرى أن يقف عميد الاحتلال على هذا الأمر الذى يشوه من أمانى البلاد في سبيل الحكم الذاتى !